

● يتنكب التعليل الأحادي . لا يرفض دراسة الظروف الطبيعية والاقتصادية، ولكنه يعتبرها واحدة من بين ظروف أخرى متعددة مثل التربية والتقاليد (. . .).

● يرفض التفسيرات النفسانية . . .»<sup>(20)</sup>.

إن هذه القواعد الأربع تفرض وجود ذهن محايد ينجزها لكي يكون صاحب إيديولوجيا عامة. وهذا الفكر ماذا يُسندُهُ من الخلف؟ بمعنى، ما هو المنطلق الذي سيقبَس على منواله القاسم المشترك بين الانجازات الذهنية والمدارس الفلسفية والإيديولوجية التي يدرسها؟ الواقع أن هذا الفكر يتحرر، من وجهة نظر كارل منهايم من ضرورة وجود منطلق للحكم<sup>(\*)</sup>، لأنه يصف أكثر مما يحكم وهنا بالذات يتجلى الطابع الأبستمولوجي، وحدود هذه الأبستمولوجيا هي هذا المجال نفسه الذي يتناوله بالتحليل أي مجموع العلاقات القائمة بين هذه التصورات التي يراد إعطاء صورة عامة عنها. فهناك حسب - العروي - حدود ذهنية تتحكم في نظر مانهايم بصورة لاواعية في فكرية الفيلسوف أو الفنان أو الأديب. وهي نفسها عناصر التصور المشترك للكون في حقبة أو لدى فئة من الناس<sup>(21)</sup>.

وللأهمية القصوى التي يبدو لنا أن أفكار كارل مانهايم تتميز بها في هذا المجال، فإننا سنولي لأرائه في الموضوع عناية كبيرة. مع التركيز على بعض النقاط الأساسية التي نرى أنها إذا لم تفهم جيداً قادتنا إلى تأويل أفكاره في اتجاه محفوظ بالمزالتق.

لقد اعتقد العروي أن التوازن الذي حاول كارل مانهايم أن يقيمه بين المفهوم الماركسي الموضوعي، والمفهوم «القيصري» يميل به إلى الرواسب الهيكلية<sup>(22)</sup>، غير أن مانهايم عندما يعتبر الوعي الإيديولوجي للذات الحرة المتأملة قائماً على الحضور العياني للإيديولوجيات الموجودة في الواقع، وعندما يختار الأنتليجنسيا باعتبارها مؤهلة لهذا الوعي الإيديولوجي الشمولي التركيبي فإنه يختار في الواقع طبقة ليس لها تماسك كبير يجعلها قادرة على صنع إيديولوجية مصلحية مزيفة بشكل أقوى، بل هي طبقة تشكل ملتقى الإيديولوجيات الاجتماعية وهو ما يسمح لبعض أفرادها بامتلاك حرية أكبر للتأمل الموضوعي في الإيديولوجيات.

لذا نرى أن نظرية كارل مانهايم تعطي للباحث في الأدب قدرة كبيرة على تأويل الأعمال الأدبية ذات الطابع الديالوجي خاصة. وهو ما سنحاول أن نعود إليه عند الحديث

(20) مفهوم الإيديولوجيا، ص 72.

(\*) سيتبين لنا، فيما بعد، أن كارل مانهايم يلمح إلى وجود حكم حتى ضمن الرؤية الإيديولوجية العامة.

(21) المرجع نفسه، ص 73.

(22) المرجع نفسه، ص 74.